أحاديث في السياسة لا تصح

خلافة النبوة

(الحلقة السابعة)

تذكير للقارئ

كان قد سبق لي وأن عالجت موضوع "خلافة النبوة" ضمن الإطار العام **لأحاديث في السياسة لا تصح**

، وقدمت خطوطه العريضة في محاضرات ب المغرب وبكندا، إلا انه لم يتسن لي طبع الكتاب لظروف حالت دون ذلك، إلى أن طلع على موقع جماعة العدل والإحسان سنة 2007 م شخص يدعى: محمد بن الأزرق الأنجري ونشر على موقع الجماعة موضوعاً حمل عنوان: **حديث الخلافة بميزان المحدِّثين**، ذهب يتمحل فيه تصحيح مثل هذا الخبر الواهي، مدعياً بأنه من أصحاب المعرفة بعلم الحديث!!!، ومصنفاً لبعض المعارضين لأطروحته وأطروحة جماعته بأنهم ليسوا من أصحاب الشأن الحديثي!!! كي يتجشموا عناء إبطال هذه الدعوى.

وهو ما دفع بي إلى الدخول على خط تماس هذه الدعوى المتهافتة لأعمل على إحقاق الحق بدليله فيها رداً على الرجل بما يستحق معتمدين على نصه بالذات، مادام هو عماد شقشقته، حتى يكون الرد أبلغ، ثم لتقرير حقيقتين:

أ) بيان بطلان خبر "خلافة النبوة" من خلال ما عرض هو نفسه من نصوص،
ب) إقامة الدليل على تسلط الرجل، بخلاف دعواه، على الحقل الحديثي، وبأنه لا هو من عيره ولا هو من نفيره بأدلة ملموسة من خلال ما سطر يراعه.

وسوف أورد فيما يلي نص السيد الأنجري بالكامل، وأسطر فوقه بخلفية صفراء، انتقاداتنا لأقواله أو تعليقاتنا عليها أو فقط لإضفاء مزيد من التوضيح والشرح على نصه مولين عناية خاصة لما يستحق التنبيه عليه أو التعمق فيه بعلامة يد وقف **، كي نثير انتباه القارئ إلى أننا نحتاج منا إلى مزيد تعليق وتمحيص**، ومحيلين القارئ على **الهوامش الضرورية**، ملونة **بخلفية رمادية**، كي نميزها عن نص السيد **الأنجري** الأصلي الغفل منها.

واستطرد السيد الأنجري يقول:

ثم إن **الخلافة الثانية** منصوص عليها **بأدلة أخرى**، أفردنا لها **كتابا مستقلا**، فنسأل الله تيسير إخراجه.

قلت:

إن لم تسعفك **أدلة النقل**، وهي الحجة والبينة الوحيدة الموضوعية المعتبرة في مثل هذه الأمور، وها قد تبين لك خذلانها لهوسك وهوس شيخك، على ما قررناه بدليله هنا، ويمكن أن يتصفحه ويفهمه أي قارئ عادي، فلا ولن تجد في أية **سفسطة متعالمة**، أو أية **ميتالغة شقشقية**، تكأة لتمرر فوقها مثل هذا الباطل أو **تخدع به أحداً بعد اليوم**، حتى ولو دخل الجمل في سم الخياط!

واستطرد السيد الأنجري يقول:

وأذكر منها الأحاديث **المبشرة بالمهدي المنتظر. رضي الله عنه**، والتبشير به **متواتر**.

قلت:

وأراك، باسترجاعك واجترارك لهذه **الخرافة الأسطورية المسلية**، قد عريت وكشحت عن أميتك الحديثية المطلقة وجهلك المطبق بالحقل.

فأي **مهدي يا ضال زمانه ؟**

وها قد اخترع الوضاعون عدة **مهادي**، تتناسب وآفاق عقولهم الضحلة، وأزمنتهم الرديئة، وظروفهم السياسية والتاريخية البئيسة، والتي لا يمكن أن تنطلي سوى على **أمي**

من شاكلتك وطينتك، أعمى الله له البصر والبصيرة جزاءُ وفاقاً، لاستحبابه العمى على الهدى، كما يوضح اللوح التالي:

أ) أهو محمد بن علي بن أبي طالب، المكنى بابن الحنفية ؟ الذي لا زال، بحسب الخرافة المؤسسة له، يقبع في جبل رضوى بمكة، وسيعود ليملآ الأرض عدلاً ما ملئت جوراً ؟، أم تراه:

ب) محمد بن عبد الله الكامل، الملقب ب "النفس الزكية"؟، الخارج بالمدينة على الخليفة العباسي: أبي جعفر: عبد الله، المنصور، العباسي سنة 145 هـ، أم:

ت) نقيضه السياسي، الذي اخترعه المنصور نفسه: ابنه: المهدي: محمد بن عبد الله (أبي جعفر المنصور العباسي) ؟ أم تراه:

ث) المهدي الإسماعيلي السُّبعي ؟ أو:

ج) السفياني الضّخري ؟ أو لربما:

ح) القحطاني اليمني؟ أو:

خ) المهدي بن تومرت المغربي ؟ أو:

د) المهديان الحموديان الإدريسيان الأندلسيان ؟ أم:

ذ) المهدي السوداني ؟ ولم لا ؟:

ر) المهدي جهيمان العتيبي السعودي ؟.... أو:

ز) شيخك نفسه، المهوس بمثل هذا الهوس: عبد السلام ياسين ؟، على ما سأفصل القول فيه لاحقاً في هذه الدراسة.

قلت:

ولا يخفى على كل ذي لب، أن كل هذه المهادي، التي ما أنزل الله بها من سلطان، والتي اخترعها الوضاعون، المحسوبون على السنة، ولفقوا لها عشرات الأخبار، ما سيلفق الإحدى عشريون بدورهم ل "مهديم السردابي" الأسطوري بسُرّ من رآي بالعراق، والذي لم يولد قط، من الأخبار البهرج أضعاف أضعاف ما لفق المحسوبون على السنة، لأن التلفيق وتمريره أيسر في التخريف الأسطوري الإحدى عشري، لعجمة الأتباع أولاً، ثم لافتقاد هذه الطائفة لرائزية حديثية تحول دونه، حال ما لدى السنة {أنظر على موقعنا كتابنا: "المهدي اللامنتظر لا عند اليهود، ولا عند الشيعة، ولا عند السنة، ولا عند البرتغال" ، وهو مطبوع وصدر سنة 1420 هـ/1999 م.

قلت:

إن مجرد تعريجك على هذا الباطل، بعد صدور هذا الكتاب، يدلل بما لا يدع مجالاً للشك بأنك غوي وصاحب هوى، وبأنك تحشر نفسك، علمت أم جهلت ضمن زمرة الكذابين المتقولين على الرسول ﷺ بما لم يقل، وبما لا يعلم بوجوده في عالم الحقائق بحال!.

ولو كنت تفقه من قطمير في علم الحديث الذي تطاولت وادعيت على مخالفيك معرفتك به، قبل أن نوقف القراء على جهلك به، بتتبع أباطياك وتلقفنا لإفكك تلقف عصا موسى عليه السلام لما كان يلقيه سحرة فرعون، لعلمت، أن مجرد تنكب

الشيخين: البخاري ومسلم رحمهما الله عن إيراد ولو طريق واحد فرد يتيم منها، في صحيحيهما، مع العلم أن الوضاعين اخترعوا أكثر من 300 طريق ل المهادي المحسوبين على السنة، وأكثر من 5000 لمهدي السرداب الجعفري، عند الإحدى عشرية، **والتي سنعالجها لاحقاً، يجعلها ضعيفة ومخترعة ولا فكاك!!!.**

ولك علي، نصحاً لك، ولكافة القراء، أن أزودك بقاعدة عملية بسيطة يمكن أن تعتمدها، لو سلمت نيتك وقصدك، ويعتمدها المسلم العادي، غير المتخصص في علوم الحديث للحكم الأولي على الأخبار هي أن:

أ) أي خبر لا يوجد له أصل في صحيح البخاري[1]

ب) ولا في صحيح مسلم،

فهو ضعيف، ولا يجب أن تتشاغل به.

ولا تغرنك إن وردت في كتب السنن الأربعة سواء عند: النسائي، أو أبي داود، أو ابن ماجة، أو الترمذي، ما لم توجد لها أصول لدى الشيخين، أو إذا ما وردت في بعض الكتب التي ادعى أصحابها، وهم متأخرون في الزمن عن أصحاب السنن، جرد الصحيح فقط فيها، حال كتب:

أ) صحيح أبي بكر: محمد بن إسحاق بن خزيمة (ت: 310 هـ)،

ب) وصحيح أبي حاتم: محمد بن حبان البستي (ت: 354 هـ) تلميذ السابق، وهو متساهل أكثر، لأنه يدرج الحسن (أي: الضعيف) في الصحيح، بل يصحح أخبار المجهولين،

ت) و"كتاب الإلزامات" لأبي الحسن: علي بن عمر الدارقطني (ت: 385 هـ)، وجمع فيه ما وجد على شرطهما ولم يخرجاه وألزمهما به.

ث) وأتعس من هذه الثلاثة: "المستدرك على الصحيحين"، لأبي عبد الله محمد بن عبد الله: الحاكم النيسابوري (ت: 405 هـ)، فهو ممتلئ بالواهيات، والمناكير وحتى الموضوعات. ولا يعتد جهابذة الحفاظ لا بتصحيحاته ولا بتصحيحات الترمذي،

[1] ويعبر هذا شرط ضرورة فقط، لأنه ربما يكون من الأفراد الغرائب التي لا تصح، حال 47 خبراً أخرجها البخاري من صحيفة همام بن منبه و81 خبرا أحرجه مسلم، ألا أن توجد لها شواهد من رواة آخرين عن أبي هريرة غير همام. أنظر سلسلة: "ضعيف الصحيحين على موقعنا"، إلى أن يأتي يوم، تكون فيه كل الأخبار الواردة في صحيحيهما معايرة بالمعيار الثنوي، الذي يعطي درجة وثقيتها في النقل.

ج) و"المستدرك على الصحيحين" لأبي ذر: عبد بن أحمد الهروي (ت: 434 هـ)،
ح) و"كتاب الأحاديث الجياد المختارة، مما ليس في الصحيحين، أو أحدهما" ل ضياء الدين: محمد بن عبد الواحد المقدسي (ت: 643 هـ)،.... وغيرها.

فكل هذه الكتب وما على شاكلتها، لها اصطلاحات خاصة بها وعلى مقاس أصحابها في تعريف الصحيح {أنظر كتابنا: "إشكالات المصطلح في علوم الحديث " وأنزله من موقعنا}، فلابد من إخضاع محتوياتها لروائز النقض والتمحيص من جديد، قبل الحكم عليها بما تستحق.

ومنه نفهم لماذا لم يخرج الشيخان من أخبار "المهادي" شيئاً لضعفها البين الذي لا يتناطح بشأنه عنزان.

قلت:

ومادام الصحيحان يخلوان من هذا الزبد، فنحن على يقين تماماً بأنه لا ولن يصح أي خبر منها ورد في أي كتاب آخر من تلك التي استعرضنا آنفاً.

ولا ينبئك مثل خبير.

وهو ما ييسر على غير المتخصص جهد التنقيب والتمحيص.

وكي نشفع لهذه القاعدة بمثال حي يستأنس به القارئ، ويكون لنا في نفس الوقت بمثابة البينة والحجة والبرهان على ما قررنا، فقد قمنا بتخريج ما ورد من أخبار المهادي، بالجمع

وليس الإفراد في كتب **السنن** وغيرها من المسانيد، والمصنفات، والمجاميع، في ثمانية ألواح شملت 8 وجوه، مثلث يافطات الدعاية الحزبية يومها، ووردت من 72 طريقاً مختلفاً.

وسنثبت، وكما تتوقع بذلك **القاعدة**، ومن باب تحصيل الحاصل، أن جميع هذه الأخبار الملفقة **ضعيفة** و**موضوعة** و**ملفقة**.

وألفت نظر القارئ، قبل الدخول في لب الموضوع، أن كتب السنن الأربعة، ألّفتْ ما بعد الصحيحين، أي بعد:

أ) أن كان البخاري (ت: 256 هـ) قد قضى رحمه الله وطره كله من أجود ما هو موجود من الأخبار المتداولة واحتج بها في أبواب صحيحه،

ب) ثم جاء مسلم (ت: 261 هـ) من بعده ونظر فيما زهد فيه شيخه البخاري من أخبار، ليست على شرط الأخير في المعاصرة واللقيا، فلين من شرط الأخير، وقال بالمعاصرة فقط دون اشتراط اللقيا. {وأذكر بأن الأخبار بهذا الشرط الناقص ضعيفة عند البخاري}، فملأ بهذا الصنف، المفتوح على احتمالات الانقطاع بين الرواة، بعض أبواب كتابه، وأطلق عليه من باب النقائض اللغوية اسم :الصحيح! باصطلاحه المُفتَر، فاتحاً بذلك باب شر مستطير على الحقل الحديثي، سيلجه كل من جاءوا بعده، ظانين، ولا شك، أنهم يحسنون صنعاً، بينما هم عند المحاقة أدخلوا إلى الحقل من النوافذ، ما كان قد نكس البخاري رحمه الله من الباب.

وسنقوم الآن باستعراض هذه الألواح، كي يأخذ عنها القارئ فكرة، ويستأنس بنتائجها، ويُقنع نفسه بما قررناه أعلاه.

الوجه الأول:

الدعاية الفاطمية

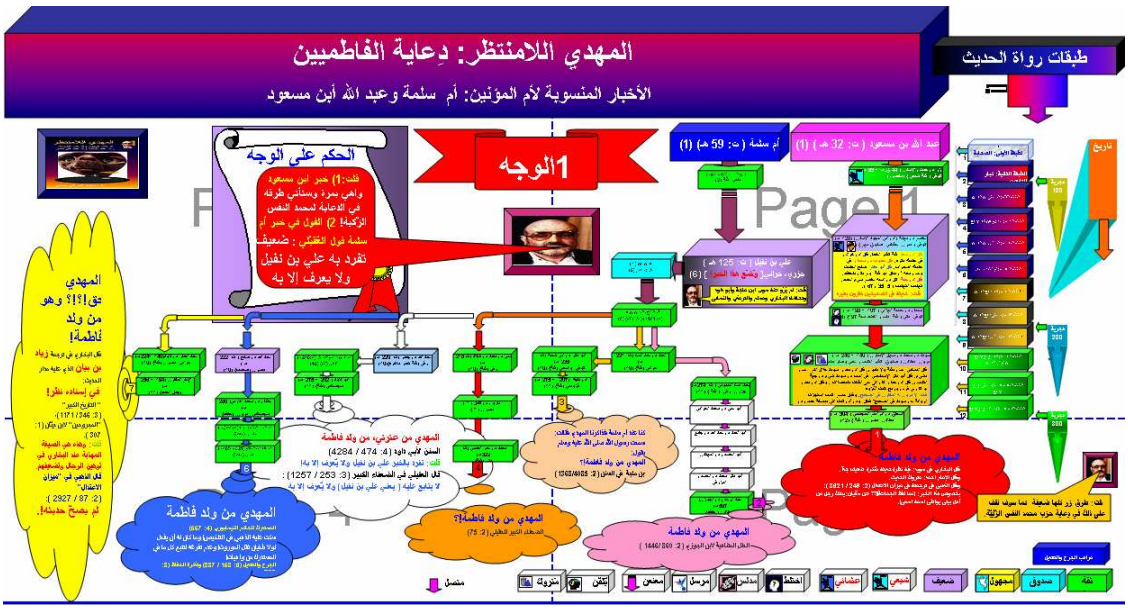

وردت صيغة هذا الوجه بالمنطوق التالي: "المهدي من ولد فاطمة".
وقد عزاه مخترعو هذا الوجه زوراً وبهتاناً إلى صحابيين جليلين وهما:

أ) عبد الله بن مسعود في الطريق رقم 1 إلى أقصى اليمين في اللوح أعلاه، وهو متفرد تفرداً مطلقاً في كل طبقاته.
ب) وأم المؤمنين أم سلمة، ويرد متفرداً في ثلاث طبقات في أوله، ثم يتفرع إلى ستة طرق في جيل طبقة صغار اتباع التابعين (الطبقة التاسعة).

قلت:

وقد أدرجنا أسفله طريق عبد الله بن مسعود، الذي أخرجه ابن ماجة مكبراً، حتى يسهل على القارئ تتبع رواته.

قال ابن ماجة: حدثنا إسحاق بن إبراهيم المنجنيقي{وهو ثقة}، حدثنا سويد {وهو صدوق كثير الإرسال والتدليس ، ولما شاخ خلط وصار يتلقن }، حدثنا ابن عيينة {سفيان}، عن 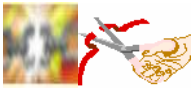 عاصم {ابن بهدلة

وهو صدوق يهم}، عن زر {ابن حبيش وهو ثقة يتشيع}، عن عبد الله {ابن مسعود، الصحابي الجليل} مرفوعا:

المهدي من ولد فاطمة.

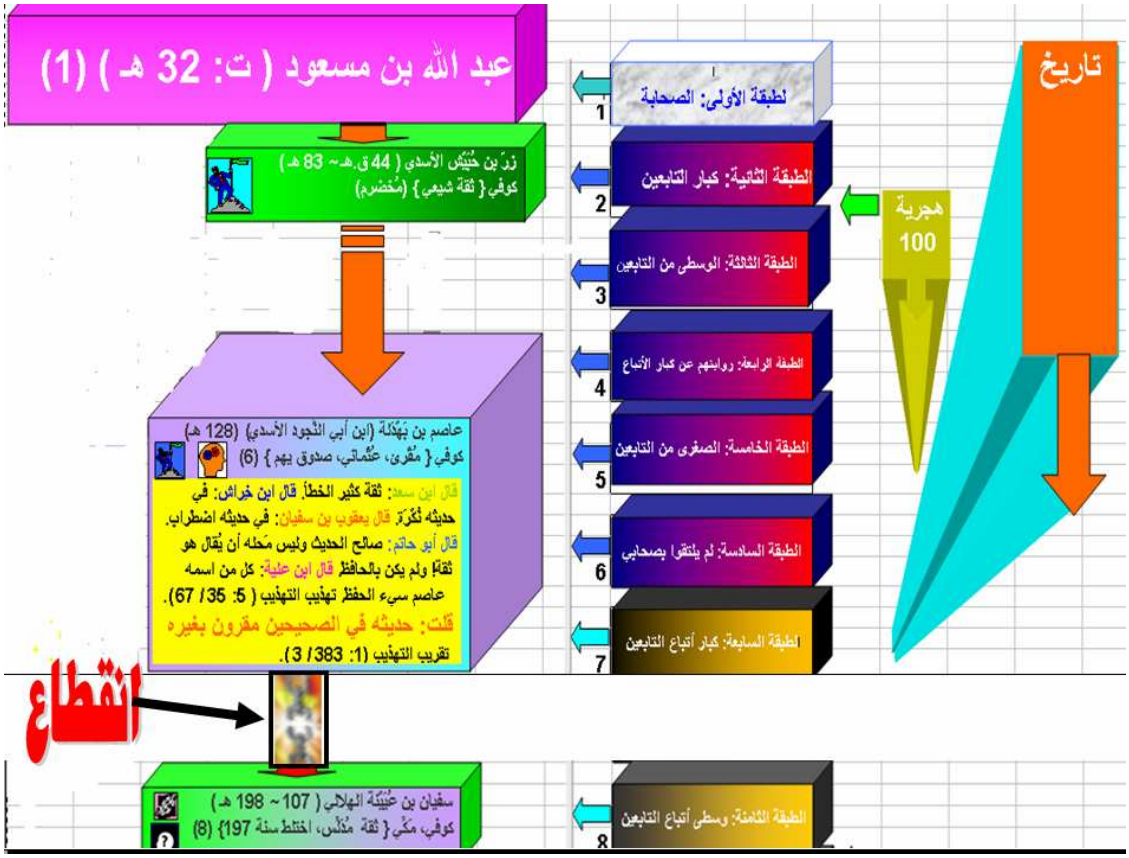

قلت:

وآفة هذا السند: **سويد بن سعيد الأنباري** الذي جمع بين **التدليس** في أول عمره وبينه وبين **التلقين** في آخره، بعد أن **عمي**.

- قال **البخاري** فيه: كان قد **عمي**، **فتلقن** **ما ليس من حديثه**. وقال أيضاً: **حديث سويد منكر**.
- وقال **أبو حاتم الرازي**: صدوق، **يُدلّس**، **ويكثر ذلك**.
- وقال **النسائي**: **ليس بثقة ولا مأمون**.
- وقال **يعقوب السدوسي**: صدوق **مضطرب الحفظ**؛ لا سيما بعدما **عمي**.
- وقال **يحيى بن معين**: **سويد بن سعيد حلال الدم**.
- وقال **سعيد بن عمرو البرذعي**: رأيت **أبا زرعة** يسيء القول في **سويد بن سعيد**، وقال : رأيت منه شيئا لم يعجبني ، قلت : ما هو ؟ قال : لما قدمت من مصر ، مررت به ، فأقمت عنده ، فقلت : إن عندي أحاديث لابن وهب ، عن ضمام ، وليست عندك ، فقال : ذاكرني بها ، فأخرجت

الكتب ، وأقبلت أذاكره ، فكلما كنت أذاكره ، كان يقول : حدثنا به ضمام وكان يُدلِّس حديث حريز عثمان ، وحديث نيار بن مكرم ، وحديث عبد الله بن عمرو : زُرْ غِبًّا فقلت : أبو محمد لم يسمع هذه الثلاثة أحاديث من هؤلاء ، فغضب. قال البرذعي : فقلت لأبي زرعة : فأيش حاله ؟ قال : أما كتبه فصحاح ، وكنت أتتبع أصوله فأكتب منها ، فأما إذا حدث من حفظه ، فلا . وقلنا لابن معين : إن سويدا يحدث عن ابن أبي الرجال ، عن ابن أبي رَوَّاد ، عن نافع ، عن ابن عمر ، أن النبي ، قال : من قال في ديننا برأيه فاقتلوه فقال يحيى : ينبغي أن يُبدأ به فيُقتل ، فقيل لأبي زرعة : سويد يحدث بهذا عن إسحاق بن نجيح فقال : هذا حديث إسحاق بن نجيح ؛ إلا أن سويدا أتى به عن ابن أبي الرجال ، قلت : فقد رواه لغيرك عن ابن نجيح ، قال : عسى قيل له فرجع.

قلت:

وكي أجعل القارئ، غير المتخصص، يلمس لمس اليد الفرق **والبون الشاسع** بين **منهج الإمام البخاري** رحمه الله في **انتقاء الرجال**، وبين **تلميذه مسلم** رحمه الله ، نورد الخبر التالي:

- قال **إبراهيم بن أبي طالب**: قلت ل **مسلم**:

كيف استجزت الرواية عن سويد في "الصحيح" ؟

- قال : **فمن أين كنت آتي بنسخة حفص بن ميسرة ؟.**

قلت:

- أما كان أولى ب **مسلم** رحمه الله، لو تدبر! واستقبل من أمره ما استدبر، أن يأتي بنسخة **حفص** بنزول بدل التعريج على رواية **سويد** لها؟

قلت:

و يعاني هذا السند بالإضافة إلى ضعف **سويد** من:

أ) ضعف **عاصم بن بهدلة**، وهو صاحب **أوهام**.

ب) و **الانقطاع** بين ابن عيينة وهو **مدلس** وبين **عاصم**، وقد **عنعن** عنه الخبر.

قلت:

والمتهم بالخبر هنا هو: سويد. وقد لقنوه إياه **.**

ب) الطريق المكذوب على أم سلمة

وأخرجه ابن ماجة في سننه، الخبر رقم: 4076 فقال:

حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، حدثنا أحمد بن عبد الملك، حدثنا أبو المليح الرقي، عن زياد بن بيان، عن علي بن نفيل، عن سعيد بن المسيب، قال:
كنا عند أم سلمة فتذاكرنا المهدي فقالت: سمعت رسول الله ﷺ يقول:
المهدي من ولد فاطمة.

ويمكن تتبع البنية السندية لهذا الخبر أسفله.

وقد ضعفه عبد الرحمن بن الجوزي رحمه الله وأخرجه بسنده في "العلل المتناهية"، كما هو واضح من اللوح أسفله:

ويتضح من إخراج ابن ماجة لهذا السند، الضعيف في عرف الشيخين، ما سبق

وأن قررناه في **القاعدة** أعلاه:

كل خبر، ليس له أصل في الصحيحين فهو لا محالة ضعيف

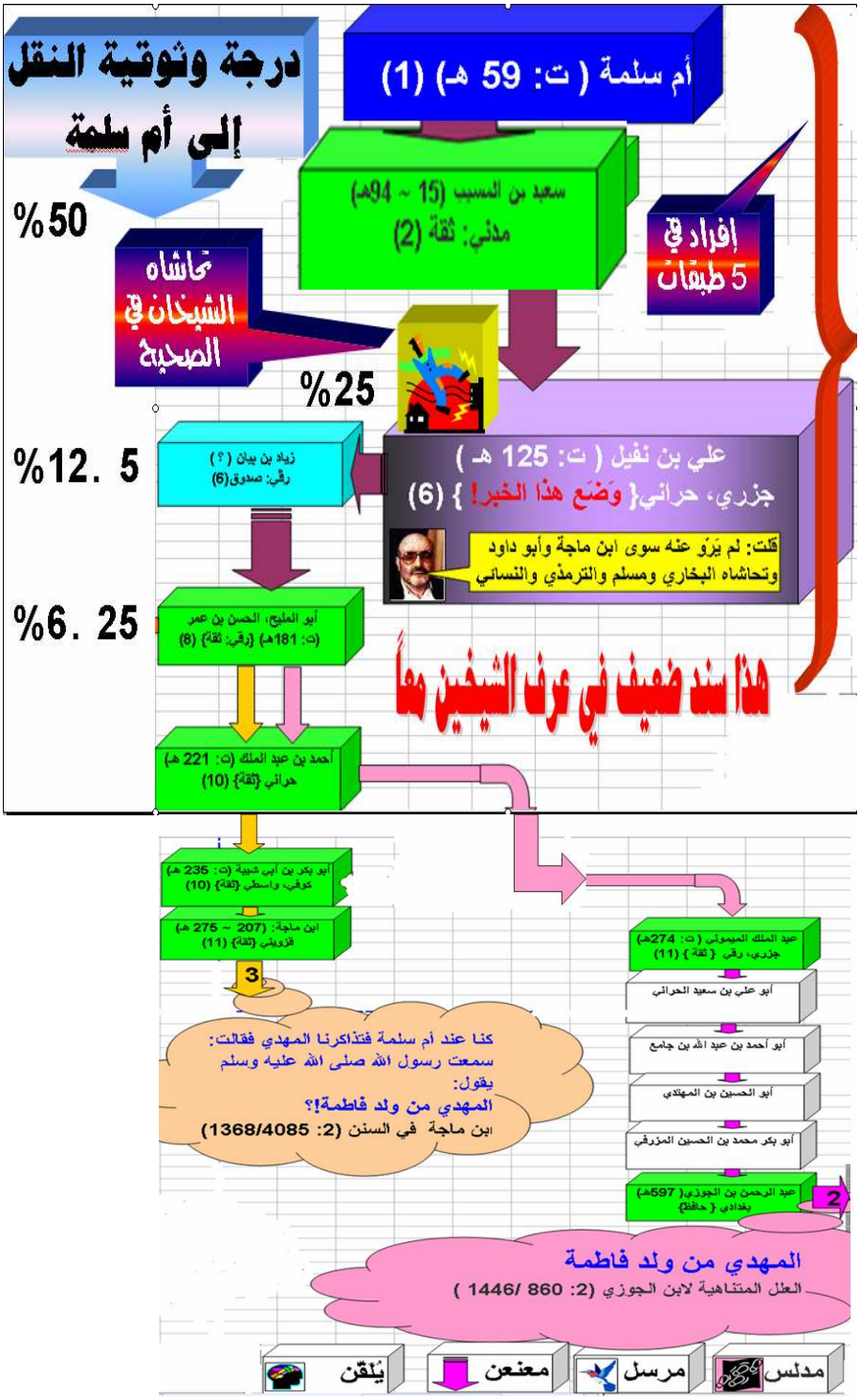
درجة وثوقية النقل إلى أم سلمة
أم سلمة (ت: 59 هـ) (1)
سعيد بن المسيب (15 ~ 94هـ)
مدني: ثقة (2)
إفراد في 5 طبقات
%50
تحاشاه الشيخان في الصحيح
%25
%12. 5
زياد بن بيان (؟)
رقي: صدوق(6)
علي بن نفيل (ت: 125 هـ)
جزري، حراني{ وَضَع هذا الخبر! } (6)
قلت: لم يَرْوِ عنه سوى ابن ماجة وأبو داود وتحاشاه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي
%6. 25
أبو المليح، الحسن بن عمر (ت: 181هـ) {رقي: ثقة} (8)
هذا سند ضعيف في عرف الشيخين معاً
أحمد بن عبد الملك (ت: 221 هـ) حراني {ثقة} (10)
أبو بكر بن أبي شيبة (ت: 235 هـ) كوفي، واسطي {ثقة} (10)
ابن ماجة: (207 ~ 275 هـ) قزويني {ثقة} (11)
3
كنا عند أم سلمة فتذاكرنا المهدي فقالت: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول:
المهدي من ولد فاطمة!؟
ابن ماجة في السنن (2: 1368/4085)
عبد الملك الميموني (ت: 274هـ) جزري، رقي {ثقة} (11)
أبو علي بن سعيد الحراني
أبو أحمد بن عبد الله بن جامع
أبو الحسين بن المهتدي
أبو بكر محمد بن الحسين المزرفي
عبد الرحمن بن الجوزي(597هـ) بغدادي {حافظ}
2
المهدي من ولد فاطمة
العلل المتناهية لابن الجوزي (2: 860 /1446)
يُلقن
معنعن
مرسل
مدلس

قلت:

وأخرج أبو داود في سننه، الخبر رقم: 3735، متابعاً لأحمد بن عبد الملك في أبي المليح فقال:

حدثنا أحمد بن إبراهيم، حدثنا عبد الله بن جعفر الرقي، حدثنا أبو المليح الحسن بن عمر ، عن زياد بن بيان، عن علي بن نفيل، عن سعيد بن المسيب ، عن أم سلمة قالت: سمعت رسول الله ﷺ يقول:

المهدي من عترتي من ولد فاطمة.

وهو ما يوضحه اللوح التالي:

قلت:

وتصح هنا أيضاً قاعدتنا:

كل خبر، ليس له أصل في الصحيحين فهو لا محالة ضعيف

بالنسبة لرجل آخر من رجال السنن الأربعة وهو أبو داود. فهو يخرج، وك ابن ماجة قبله، أخباراً من ذلك الجراب الذي زهد في محتواه الشيخان. وقد أخرج العقيلي هذا الخبر في كتابه "الضعفاء الكبير" وأثبتنا سنده في اللوح أيضاً.

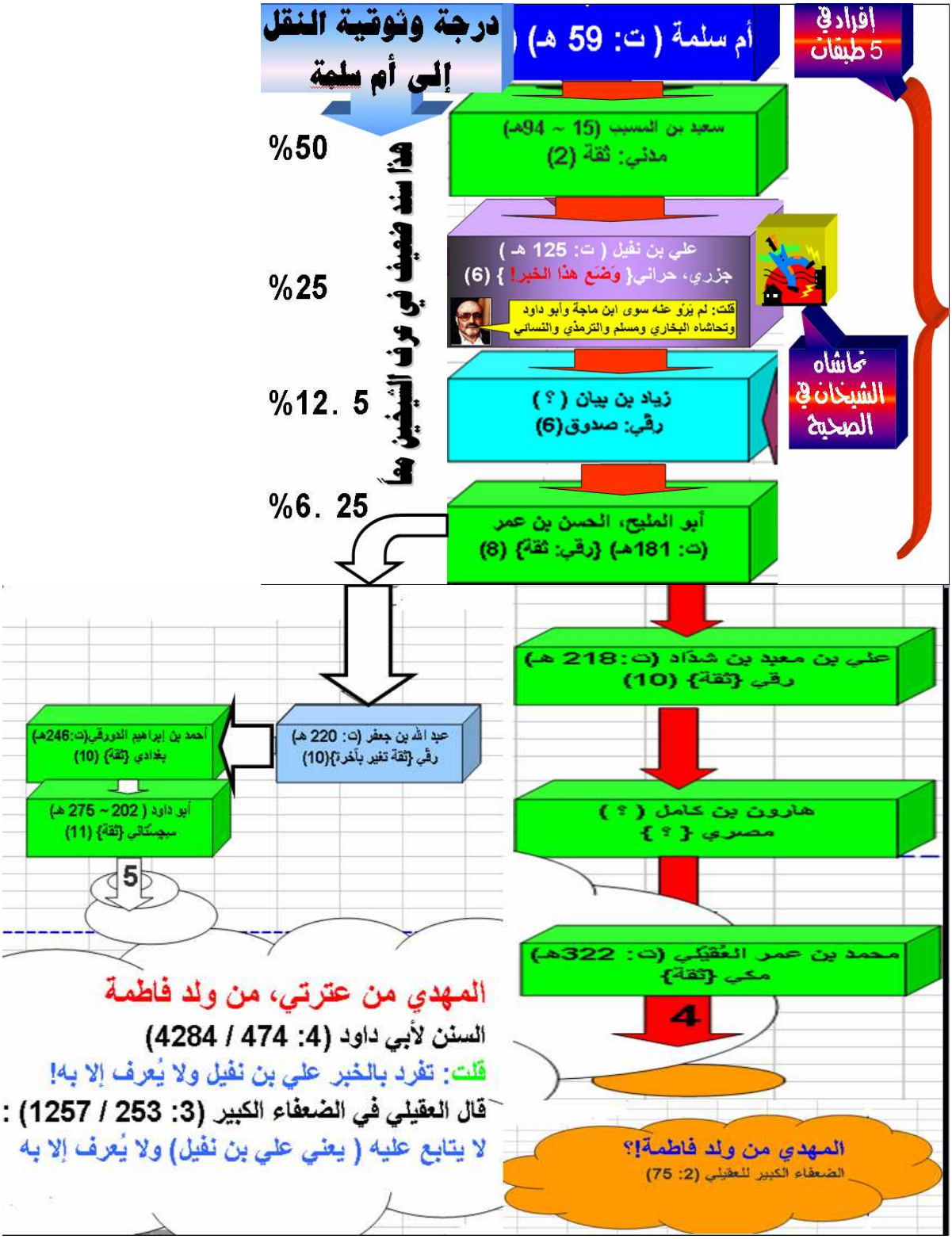
درجة وثوقية النقل
إلى أم سلمة
أم سلمة (ت: 59 هـ)
إفراد في
5 طبقات
سعيد بن المسيب (15 ~ 94هـ)
مدني: ثقة (2)
%50
علي بن نفيل (ت: 125 هـ)
جزري، حراني{ وَضَع هذا الخبر! } (6)
قلت: لم يرْوِ عنه سوى ابن ماجة وأبو داود
وتحاشاه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي
%25
تحاشاه
الشيخان في
الصحيح
زياد بن بيان (؟)
رقي: صدوق(6)
%12. 5
أبو المليح، الحسن بن عمر
(ت: 181هـ) {رقي: ثقة} (8)
%6. 25
هذا سند ضعيف في عرف الشيخين معاً
علي بن معيد بن شدّاد (ت: 218 هـ)
رقي {ثقة} (10)
هارون بن كامل (؟)
مصري { ؟ }
محمد بن عمر العُقَيْلي (ت: 322هـ)
مكي {ثقة}
4
عبد الله بن جعفر (ت: 220 هـ)
رقي {ثقة تغير بآخرة}(10)
أحمد بن إبراهيم الدورقي(ت:246هـ)
بغدادي {ثقة} (10)
أبو داود (202 ~ 275 هـ)
سجِسْتاني {ثقة} (11)
5
المهدي من عترتي، من ولد فاطمة
السنن لأبي داود (4: 474 / 4284)
قلت: تفرد بالخبر علي بن نفيل ولا يُعرف إلا به!
قال العقيلي في الضعفاء الكبير (3: 253 / 1257) :
لا يتابع عليه (يعني علي بن نفيل) ولا يُعرف إلا به
المهدي من ولد فاطمة!؟
الضعفاء الكبير للعقيلي (2: 75)

قلت:

ومن هذا الطريق أخرجه أبو عبد الله الحاكم النيسابوري في: "المستدرك على الصحيحين" في الطريق أسفله، الطريق رقم: 6، كما يظهر اللوح أسفله.

وهو ما يؤكد أيضاً قاعدتنا، بخصوص نمطية تصحيحات الحاكم واستدراكاته على الشيخين.

وكي اجعل القارئ يلمس لمس اليد قيمة أحكام البخاري رحمه الله على الرواة، فيكفيه أن يعلم أن البخاري، أقدم على غربلة الأخبار، وهو مكتمل الآليات، حيث أنه كان قد سبق له وأن صنف ثلاثة كتب محورية وأساسية في تراجم الرجال وهي:

أ) "التاريخ الكبير"،

ب) و"التاريخ الأوسط"،

ت) و"الضعفاء الصغير".

وهو ما يعني أن البخاري رحمه الله لم يذهب ينتقي ويغربل ويختار في الأخبار، إلا وهو مسلح بكل المعطيات المدنية والنقدية التي تخص كل الرواة.

وبخصوص خبرنا هذا، فقد أورده رحمه الله في كتابه: "التاريخ الكبير" في ترجمة زياد بن أبان، في الطريق (7) كما يبين اللوح أسفله، والذي عليه مدار هذا الخبر، فقال في زياد: فيه نظر.

وهي العبارة المهذبة التي يستعملها البخاري في وصف الضعفاء.

قلت:

وأورد فيما يلي بعض أقوال الحفاظ والنقاد، الشاهدة على هذا الطريق:

- قال أبو جعفر العقيلي : علي بن نفيل: حراني، هو جد النفيلي، عن سعيد بن المسيب في المهدي: لا يتابع عليه ولا يعرف إلا به.

- وقال أبو أحمد بن عدي الجرجاني: زياد بن بيان سمع علي بن النفيلي جد النفيلي. في إسناده نظر .

- وقد أنكر البخاري من حديث زياد بن بيان هذا الحديث وهو معروف به .

قلت:

يحتمل أن يكون هذا الخبر إما:

أ) من اختراع زياد بن بين، لأنه لا متابع له في علي بن نفيل أو:
ب) من اختراع ابن نفيل لأنه لا متابع له في ابن المسيب.

ويتعذر علينا الجزم إلى من يمكن أن ننسب إليه وضع الخبر، بسبب انعدام هذه المتابعات.

قلت:

لاحظ أن البنية السندية لهذا الخبر واهية بمرة من جهة الوثاقة النقلية، التي لا تتعدى سقف 3 % إلى الرسول ﷺ، للتفرد المطلق في خمس طبقات على التوالي.

والخبر لم يشتهر ويتفرع إلى ست (6) طرق فرعية، لا تضفي من قطمير على الوثوقية النقلية، سوى ما بعد أبي المليح المتوفي سنة 181 هـ، والذي عليه مداره.

قلت:

وليلاحظ القارئ أن التفرد والإغراب هما خاصيتان ملازمتان للأخبار الضعيفة

عادة، حال بعض الأخبار المخرجة في الصحاح، والتي لحقت بها المنهجية النقدية الصلبة في آخر المطاف، ونزعت عنها مسمى الصحة، الذي كانت تتدثر به زوراً وبهتانا، كما يمكن التيقن من ذلك في: "ضعيف الصحيحين" على موقعنا، كما في خبر:"يدني

المؤمن من ربه حتى يضع عليه كنفه فيقرره بذنوبه" المخرج في اللوح أسفله.

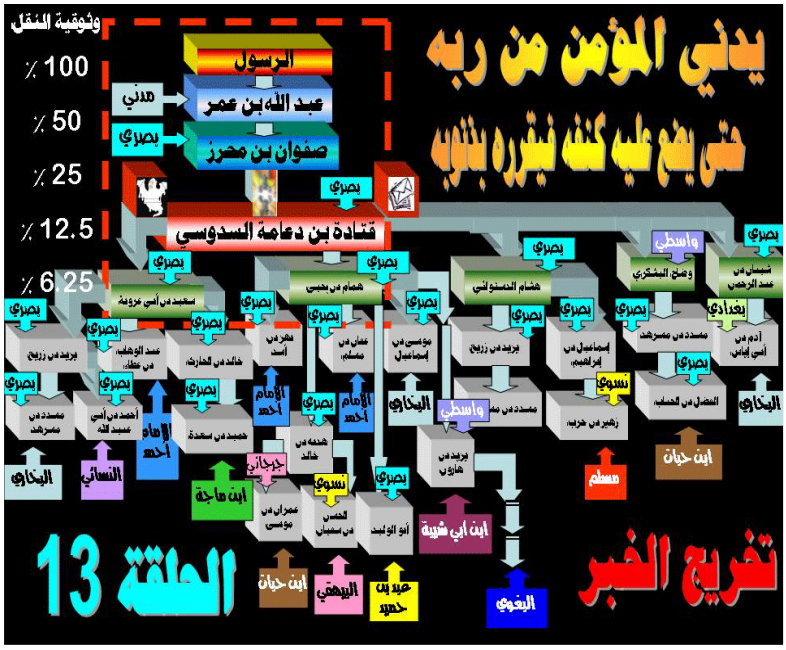

فهذا الخبر يعاني من تفرد مطلق في ثلاث طبقات في أوله وإلى قتادة الذي عليه مدار الخبر، قبل أن يتفرع عنه لاحقاً إلى 15 من الطرق الفرعية.

وكذلك هو الحال مع الخبر الباطل في "أكل الداجن لصحائف القرآن"، المخرج أسفله.

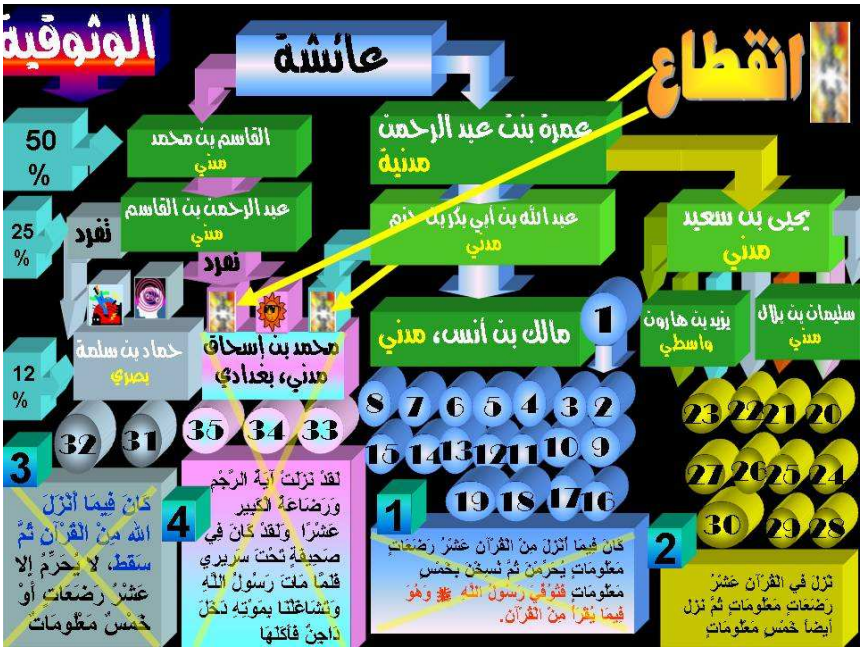

لاحظ أن طريق **مالك بن أنس**، عن **عبد الله بن أبي بكر**، عن **عمرة**، سيتفرع عن **مالك** إلى 18 طريقاً فرعياً، بينما سيتفرع طريق **يحيى بن سعيد** عن **عمرة** إلى 11 طريقاً فرعيا إضافياً، أي **29 طريقاً من أصل اثنين فقط!**

لذلك، فالقول ب "**التواتر**" في الأخبار، على ما طوح به الغاوي والحاوي في آن: **السيد الأنجري**، دون الوقوف على بنيتها السندية التفصيلية، حال ما نقوم به نحن هنا، ينم عن الحطابة الليلية لصاحبه، ويثبت أنه **حشوي ناعق** لا **يدري ما يخرج من مخه**، على ما تبين لنا من صنيعه حتى الآن.

انتهى وتليه الحلقة الثامنة